صوت النساء

نشـرة عن جمعية نسـاء ضد العنف • العدد السابع • تشرين الثاني 2008

افتتاحية..

احتفلت جمعية "نساء ضد العنف" في حزيران هذا العام بخمسة عشر عام من العمل والعطاء لجمهور النساء العربيات، حاولنا خلالها تطوير مفهوم النضال ضد العنف وتوسيع مفهوم العمل على مكانة النساء ودورهن في المجتمع، ورفع المطالب والقضايا للسلطات المعنية والمحافل الدولية.

يصدر العدد السابع، في فترة إحياء اليوم العالمي لمكافحة كافة أشكال التمييز ضد النساء، الفترة التي نستغلها هنا دوماً للتأكيد على أن العنف والتمييز ضد النساء الفلسطينيات في البلاد هو قضية مجتمعية على كافة الأطر والهيئات رفضها وتبني العمل عليها لضرورتها في المعركة من أجل إحقاق مساواتنا وحقوقنا الجماعية، حيث تنشط نساء ضد العنف طوال العام على رفع الوعي ضد كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء – في المدارس والمراكز الجماهيرية، في الجامعات وبين الجمهور عامةً.

نستعرض هنا مقالات تبحث في مفهوم الرجولة في مجتمعنا، ونهدف من خلالها ومن خلال مشروع "العمل مع الرجال" والبحث في مفهوم الرجولة والذكورة وما يكونها من في واقعنا المُعاش إلى إشراك فئات أكبر من المجتمع في النقاش حول التغيير المجتمعي ونحو بناء شراكات فكرية وإستراتيجية، تضع المصلحة الجماعية فوق اعتبارات جنس الفرد.

لم تستطع الأحزاب والقوائم المنتخبة في الانتخابات الأخيرة للسلطات المحلية الحفاظ على التمثيل النسائي عددياً، ففي هذه الدورة انخفض عدد النساء الممثلات في عضوية المجالس إلى امرأتين من ست نساء في الدورة السابقة، وبعد إقرار تمثيل النساء في لجنة المتابعة العليا ننتظر أن يتم تطبيق القرار فعلياً بإضافة مندوبة عن كل حزب وحركة ممثلة في لجنة المتابعة معززين بذلك المكانة السياسية والتمثيلية للنساء ولهيئاتنا. كما، وعلى هذا الأساس، نأمل أن تضع الأحزاب والقوائم الانتخابية نصب أعينها ترشيح نساء عربيات في مواقع مضمونة وتمثيلية كقيمة أساسية، وأن نقوم، كجمهور وكوسائل إعلام وكنساء خاصة، بالمطالبة بهذا التمثيل من خلال الضغط الجماهيري وخلق مناخ ورأي عام مناصر وداعم.

نأمل أن نكون، في العدد بين أيديكم وفي المقالات التي نستعرضها هنا قد أثرينا النقاش حول التغيير المجتمعي، وحول الشراكة ما بين القوى الفاعلة من رجال ونساء، أطر سياسية وأطر أهلية وجماهيرية، وحول تطوير آفاق وآليات العمل والتحشيد بينها.

ثلاثية التمييز..

واقع المرأة الفلسطينية في إسرائيل

نائلة عوّاد مديرة المشاريع في "نساء ضد العنف"

تُظهر النظرة السريعة إلى وضع المرأة الفلسطينية في إسرائيل أنّها ما زالت تحتلّ دُنيا درجات السلّم الاقتصاديّ، السياسيّ والاجتماعيّ، فوضعية النساء العربيّات مركّبة؛ حيث يتعرّضنَ لتمييز مُضاعف؛ لانتمائهنّ القوميّ العربيّ من جهة، ولانتمائهنّ الجنسويّ من جهة أخرى. فالنساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل يواجهن أقسى عواقب هذا التمييز - كأفرادٍ ضمن مجموعة الأقلية القوميّة المُميّز ضدّها من جانب مؤسّسات الدولة، وكنساء بشكل عام - كما أنّهنّ يعانين التمييز اللاحق بهنّ من مجتمعهنّ الذي ما زالت تحكمه مجموعة من العادات والأعراف الاجتماعية والمفاهيم التي ترسّخ دونيّة المرأة وتحدّ من فرص تطوّرها وتقدّمها.

أمّا في المجال الاجتماعيّ، فما زالت المرأة تعاني العُبنَ والتمييز السلبيّ، فهي على الأغلب، مطالَبة بالمحافظة على سلوكيات اجتماعية صارمة، وباحترام توزيعة الأدوار التي وضعها النظام الأبويّ، وهي محرومة من نصيبها في الميراث حتى الذي ضمنه الشّرع لها، وهي المسؤولة عن سمعة العائلة، وعن الحفاظ على قِيَم العِرض والشرف (حسن 1999, 227).

لقد وثّقت الحركات النسوية الفلسطينية في إسرائيل خلال السنوات 1984-2004 ثلاثًا وثمانين حالة قتل على خلفية ما يسمّى «شرف العائلة»، وكانت من بين الضحايا خمسٌ وعشرون حالة توجّهنَ - في مرحلة ما قبل قتلهنّ - إلى الشرطة. وتفترض منار حسن (المصدر السابق، 290) وجود مجموعة من العوامل التي تكرّس العنف ضدّ النساء، خصوصًا جرائم الشرف في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل: دعم الدولة للحمائلية؛ لهدف تأمين ولاء رؤساء الحمائل للدولة، ومن جهة أخرى القانون؛ حيث يتعامل بنوع من التفهّم والتسامح مع قضايا القتل على خلفية ما يسمّى «شرف العائلة»، بالإضافة إلى سلوك الشرطة؛ ففي الحالات التي تهرب فيها الفتاة من البيت لسبب ما، عادةً ما تعيدها العائلة إليه عن طريق الشرطة، التي تقوم بدورها بأخذ تعهّد من الأهل على عدم مسّها، غير أنّ الكثير من الفتيات يصبحنَ جثثًا بعد ساعات؛ ورغم وجود تحوّل معيّن في معالجة الشرطة لقضايا العنف ضدّ النساء، يتمّ استخدام المكانة البنيوية للشرطة كأداة سيطرة في الدولة لقمع الفلسطينيين. وإنّ النظرة السلبية

تجاهها؛ لدورها القمعيّ التاريخيّ الذي وصل ذروته في أحداث أكتوبر باستشهاد 13 فلسطينيًّا بنيرانها، يجعل منها أداة منحازة ومشكوكًا فيها من جهة المرأة التي تعاني العنف. وتناقش نادرة شلهوب - كيفوركيان (Shalhub-Kevorkian 2004) ، تأثير موقع الشرطة كجزءٍ من أدوات الدولة للحفاظ على الأمن في إسرائيل في طريقة تعامل الشرطة مع العنف الموجّه ضدّ النساء الفلسطينيات من جهة، ونظرة النساء المشكّكة تجاه الشرطة، من جهة أخرى. وتوضّح كيفوركيان - شلهوب (المصدر السابق) أنّ العلاقة بين الفلسطينيّ والشرطة هي علاقة مشحونة، وذلك نتيجة خبرات طويلة من الأدوار المنحازة والقمعية التي لعبتها الشرطة منذ إقامة الدولة، مضيفةً أنّ الشرطة تتعامل بتخبّط في مواضيع العنف ضدّ النساء العربيات؛ فمن جهة يتوقّع منها القيام بدور عادل تجاه المرأة المعنَّفة، غير أنها ملتزمة، من جهة ثانية، أمنَ الدولة وما يُفرزه من إقصاء وتهميش بل ومعاقبة للعربي/ الآخر.

وعلى الرغم من ذلك فقد سجّلت الشرطة عام 2003 ما يزيد عن 1,700 شكوى لنساء تعرّضنَ لعنف أسَريّ، أمّا عام 2004 فقد تمّ تسجيل 1,539 حالة عنف أسَريّ. غير أنّ هذه الإحصاءات لا تقدّم صورة كاملة وحقيقية عن حجم العنف الموجّه ضدّ النساء؛ حيث إنّ الكثير من الضحايا يتكتّمنَ، أصلاً، على الأمر، أو يتوجّهنَ إلى الاستشارة والمتابعة لدى مؤسّسات غير حكومية.(غانم، 2005) فقد سجّلت جمعية نساء ضد العنف في الناصرة زيادة بنسبة 27٪ في عدد التوجهات لمركز المساعدة في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، حيث وصل عدد التوجهات إلى 662 أمراه وفتاه تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف والاعتداءات والإهانات، ومن المعطيات الحادة لهذا العام كون غالبية التوجهات في حالات الاعتداءات الجنسية هي حالات اغتصاب والتي وصلت نسبتها إلى 64٪، وهذا يدل على مدى المعاناة والأزمة النفسية التي تمر بها الضحية، ومن الجدير ذكره أنه قد لوحظ من بعض الحالات التي وصلت المركز كون دعم الزوج في مثل هذه الحالات بالتحديد وتفهمه ومساندته ساهم في خروج الضحية من الأزمة بشكل مختلف. كذلك برز دعم الأهل في حالات تعرُّض بناتهم لعنف و/أو إهانات من قبل أزواجهن وهذا ساعد وخفف على الضحايا في اتخاذ القرار بالانفصال بعد سنوات من الذل والإهانة.

وبالرغم من الازدياد الملحوظ للتوجهات للمركز، إلا أن غالبية المتوجهات اخترن عدم التوجه للشرطة (فقط 16٪ من المتوجهات) وذلك بسبب انعدام الثقة في هذا الجهاز وخشيتهن من انكشاف تجربتهن الصعبة والعودة للصدمة من جديد في كل مرحله من مراحل الإجراءات القضائية وبسبب خشيتهن من أن العقوبة المتوقع فرضها على المعتدي قد تكون بسيطة مقارنه مع خطورة المخالفة..

ويبدو أنّ المرأة البدوية هي أكثر النساء العربيات المغبونات، ويأتي ذلك على خلفية الأوضاع الاقتصادية المتردّية من جهة،

واتّساع ظاهرة تعدد الزوجات، من جهة ثانية. يشير عليان القريناوي وراحل ليف (Al-Krenawi and Lev-Wiesel 2002) إلى وجود علاقة بين العنف وتعدّد الزوجات؛ حيث يميل الأزواج في هذه العائلات إلى ممارسة العنف أكثر من غيرهم، وعادةً ما يوجّه العنف الأكبر إلى الزوجة الأولى.

بعد التحليل أعلاه واستعراض وضع النساء وسيرورة مجتمعنا حتى اليوم، وفي محاولة للعودة للعمل في الحقل وبين النساء والرجال، ومع الصحافة والإعلام والمراسلين، اليوم وكناشطة نسوية، أشارككم/ن تساؤلاً يلح علي كل عام مع اقتراب اليوم العالمي لمكافحة كافة أشكال التمييز ضد النساء، 25 تشرين الثاني، وكيفية إحياء هذه «المناسبة»، هو هل تقوم الجمعيات والأطر النسوية والنسائية بالتعامل معه كذكرى سنوية أم «رفع عتب» أم تجند جماهيري إعلامي وأرقام وإحصائيات وقضايا غير مغلقة؟

حتى بيانات الاستنكار والتي ربما شكلت» ورقة التوت لإخفاء عورة مجتمعنا» آخذة بالزوال، ويؤلمني أن تنجح المؤسسات الذكورية والسلطوية في كبت ودحر راديكالية أطروحاتنا و ومناهضة العنف ضد النساء بكل أشكاله – فعدم تبني القوى الوطنية والدمقراطية التي تضع نفسها في خانة «الوعي» لرفض العنف ضد النساء ومحاربته كجزء من خطابها ومطالبها هو أمر مُحيّر حقاً، فكيف بنا كنسويات وفلسطينيات وناشطات ألا نطالب الهيئات والأحزاب والأطر الشعبية والسياسية باتخاذ موقف معلن من جرائم القتل والعنف ومن تقاعس الشرطة في ملفات قتل النساء العربيات ومن اعتبارها ظاهرة تعدد الزوجات ظاهرة خاصة بالمجتمع العربي – بينما هي جريمة إنسانية قبل كونها جريمة جنائية.

منذ أن قتلت السيدة المرحومة نائلة كبها من كفر – قرع وهي أم لولدين، وأنا أتساءل كناشطة نسوية فلسطينية تؤمن بحقوق الإنسان وبحقه الأساسي بالعيش بكرامة، وتؤمن بحقها بالعيش في دولة تضمن لمواطنيها العيش بمساواة وتكافؤ فرص ومن دون تمييز وتؤمن بإزالة الاحتلال الإسرائيلي وتحرير الشعب الفلسطيني.. بم أختلف كامرأة عن الرجل الذي يؤمن بمثل ما أؤمن؟ إلى متى سنرضى بأن لا يُتخذ موقف ضد قتل النساء مثلما يُتخذ موقف ضد قتل أي رجل أو شاب جراء عنف أو إجرام؟

انتخابات
وأرقام الاحتياط

رلى حامد طالبة لقب ثالث في العلوم الاجتماعية، ناشطة نسوية وسياسية

مرت الانتخابات المحلية منذ أسبوع لكن علاماتها وتوابعها مستمرة وما زالت تثير الاهتمام.

خلال نشاطي في يوم الانتخابات شاهدت "جماهير" نساؤنا الغفيرة تمارس حقها الطبيعي والشرعي بعملية الاقتراع، والمثير للدهشة هو نشاط الأحزاب المختلفة وائتلافاتها بين النساء، كأن النساء قد أُرسلت أو جُلبت إلى صناديق الاقتراع خلال هذا اليوم.. كيف لا عندما تكون هذه الأصوات قوة إضافية ومضمونة لهذه الأحزاب، وبالفعل مارست أغلبية نساؤنا حقهن بالاقتراع.

أثار يوم الانتخابات العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام لدي حول دور النساء وتعامل الأحزاب مع قضايانا المختلفة، والحق يقال بأن جميع الأحزاب الفاعلة في مجتمعنا الفلسطيني في الداخل استغلت وتعاملت مع نساءنا كقوة احتياط وكجمهور تعبئة لقوتهم وزيادة تمثيلهم في السلطات والمؤسسات التمثيلية المختلفة. كيف لا عندما تكون هذه القوة الاحتياطية "سهلة" المنال، إذ يكفي إقناع الزوج أو الأخ لضمان إرسال نسائهم وبناتهم إلى صناديق الاقتراع والتصويت بما يتم إملاؤه عليهن.

- . هل تختار النساء ممثليها في الهيئات التمثيلية عن اقتناع شخصي أم إنهن "يخترن" من يتم إملاؤه عليهن؟
- لماذا يتم حشد النساء في هذا اليوم وإخراجهن إلى "الحيز العام" عندما تحتاجهن الأحزاب المختلفة؟
- لماذا تصمت الأحزاب عندما يتم عرض مواضيع مختلفة تتعلق بالنساء وحقوقهن وتمثيلهن؟
- ما هو موقف الأحزاب الصريح والحازم اتجاه قضايا العنف والقتل ضد نساؤنا؟
- لماذا تصمت أحزابنا اتجاه "تعدد الزوجات"؟
- لماذا لا تضمن الأحزاب أماكن وتمثيل للنساء في هيئاتها العامة؟

وأسئلة أخرى لا تحصر.

إذا أخذنا الحركة الإسلامية على سبيل المثال لا الحصر، فإن الحركة الإسلامية بشقها الشمالي عارضت قرار لجنة المتابعة لشؤون جماهيرنا الفلسطينية في البلاد حول تمثيل النساء في اللجنة وهيئاتها إلا أنها عززت وحشدت قواتها في يوم الانتخابات بين جماهير النساء وارتأت بهم قوة انتخابية وتحشيدية. لأنني عرضت هنا ما شاهدته يوم الثلاثاء – يوم الحسم والانتخابات، يوم الديمقراطية والتعبير عن الرأي، لكن –برأيي -هذا الرأي هو رأي فئة معينة تفرضه على نساؤنا، وهذه التساؤلات والأسئلة هي ذاتها اتجاه جميع أحزابنا ومؤسساتنا التمثيلية المختلفة وفي جميع مدننا وقرانا العربية المختلفة.

وفي الوقت ذاته أتساءل لماذا ترضى نساؤنا بهذا الواقع؟ لماذا نرضى بكوننا "توابع" أو "قوى احتياط" وحتى "أرقام إضافية"؟ لا أريد أن احمل نساءنا أكثر من استطاعتهن إلا إنني أعرف بأن الحق يؤخذ ولا يعطى، كما وأنني أعرف بأن التغيير المجتمعي هو سيرورة بطيئة – لكنها حتماً تسير قدماً. أحياناً يكون التراجع خطوة إلى الخلف هو لضمان خطوتين أو أكثر إلى الأمام، إلى أن الواقع أثبت أن التراجع يرافق بنزعات حمائلية، طائفية وتعصبية تزداد رجعية وظلامية جيلاً بعد جيل وتكون النساء أولى من يهضم كيانهن.

صمت رجال الدين والسياسة على جميع هذه الحالات ما هو إلا "شرعنة" إضافية لهذه الاعتداءات ولدونية المرأة والنساء في مجتمعنا، وهنا أحب أن أؤكد بأن الشرعنة هي اجتماعية وليست دينية.

بالرغم من أن طرحي هو علمي وعلماني وليس ديني، وقناعاتي مبنية على حق اختيار الإنسان/ة لما ت/يريد، إلا إني أود أن أذكر هنا بأن السيدة عائشة كانت امرأة أعمال ناجحة، ولم تكن التجارة من المجالات الشائعة للنساء للعمل بها آنذاك، كما واشتركت النساء في الفتوحات الإسلامية ضمن وظائف ومهام مختلفة بجانب الرجال، واستطاع التاريخ أن يحفظ لهن مكانهن ومكانتهن.. فلم يحدد الدين مساحة، وعتبي هنا على رجال الدين الذين يحللون الدين كما يريدون وبل ويتصرفون بعكس الدين والأخلاق والعقلانية أحياناً، ويتناسون الأسس في الدين الذي أعطى واحترم المرأة كثيراً وحرم وأدها وقتلها وإهانتها. الدين الذي استطاع أن يكون ثورياً في عصر الجاهلية، نتوقع منه أن يكون ثورياً في عصر الوأد بعد القتل والعنف وفي عصر تشرذم المصالح الجماعية.

أقولها صدقاً بأنني فرحت لرؤية جماهير نساؤنا في الناصرة يمارسن حق التصويت، بغض النظر عن آرائهن والأحزاب التي انتخبنها - خاصة فتياتنا اللواتي يدلين بأصواتهن لأول مرة ويشتركن في العملية الديمقراطية، وكم كنت أتمنى بأن نعمل سوية مع هذا الكم من النساء للنضال من أجل أن نأخذ حقنا ومكاننا في عملية اتخاذ القرار والتمثيل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونقرر لأنفسنا ما نريد وما نؤمن به لا أن نكون قوى احتياط مضمونة لهذا الحزب وتلك الفئة وهذه العائلة أوالحمولة.

المرأة والطفل في تعدد الزوجات

نفسياً واجتماعياً

هبة يزبك
مركزة لجنة العمل على المساواة في قضايا الأحوال الشخصية

لا تقتصر ظاهرة تعدد الزوجات على المجتمع العربي، بل هي موجودة ومنتشرة في مجتمعات عديدة، بحيث يكون هدفها الأساسي عادة تعظيم الاعتبار الرجولي للزوج ورفع قدره واحترامه الاجتماعي.

في هذه المقالة سيتم تسليط الضوء على التداعيات والإسقاطات الاجتماعية والنفسية لظاهرة تعدد الزوجات على المرأة، الأولاد والأسرة ككل. بحيث تشير الأبحاث إلى وجود تأثيرات سلبية عديدة على أفراد الأسرة المتعددة الزوجات، من أهمها التعقيدات والصعوبات النفسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تلحق بالأم والأولاد.

عند الحديث عن تعدد الزوجات في مجتمعنا الفلسطيني، لا يمكننا أن نغض النظر عن كونها ظاهرة اجتماعية مبنية على المفاهيم والعادات التي تمجد الذكورة والرجولة وتقمع ما يتعلق بالمرأة من صفات حيوية وتنظر إليها كأداة للإنجاب. إن البنية الأبوية لمجتمعنا العربي والواقع الرجولي السياسي المركب أعاقت وتعيق الخروج من المفهوم القمعي للمرأة، بحيث أنه لا بد إلا أن نأخذ بعين الاعتبار منابع نشوء هذه الظاهرة والتي تتمثل بالمفهوم الشمولي للقمع السياسي، الاقتصادي، النفسي، العاطفي، الاجتماعي والثقافي.

قمع السلطة للأقلية العربية الفلسطينية في البلاد، هو إحدى الدوافع الأساسية لعملية القمع الداخلي المبنية على فرضية قمع القوي للضعيف، وفي هذه الحالة قمع الرجل للمرأة، حيث أن استخدام أداة الزواج بامرأة ثانية يكون من أشد أنواع القمع وطأة على المرأة مما يؤدي إلى طمس معالم إنسانيتها، أحاسيسها، حقوقها وكينونتها. مما يؤسف أن إحدى أدوات القمع في هذه الحالة هي المرأة نفسها التي قبلت بقمع امرأة أخرى لتكون ضحية أخرى لمفاهيم المجتمع الذي يصنع منها امرأة خائفة تريد القبول بأي شيء وأي وضع يمليه عليها المجتمع والرجل، مما يجعل التعامل مع قضية تعدد الزوجات أكثر تركيبا.

يتفق المجتمع الدولي حول وجوب منع هذه الظاهرة والحد منها كونها تمس بشكل

كبيـر بالمرأة والأطفـال الذين يولدون لأب متـزوج من عـدة نسـاء؛ وبالرغـم من أن المعاهدة الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لم تتطرق بشكل مباشر إلى ظاهرة تعـدد الزوجات فقد أقرت لجنة الأمـم المتحـدة للقضاء علـى التمييز ضد المرأة أن تعدد الزوجـات يتناقض مع البند السـادس عشـر للمعاهدة الدوليـة. والذي يعنـى بحق المرأة في المسـاواة مع الرجل في الحيـاة الأسـرية والزواج، كمـا وارتأت اللجنـة أن ظاهـرة تعـدد الزوجات تشـكل عبئـا ماديا ونفسـيا على المـرأة وأطفالها وطالبت الدول التي صادقت على المعاهدة بمنـع هـذه الظاهرة والحد منهـا. ومع هذا نـرى أن الظاهـرة لا زالت مستشـرية في مجتمعنا دونما حسيب أو رقيب بالرغم من أن القانـون الإسـرائيلي يعتبرهـا مخالفة جنائيـة ألا أنه لم تسـعى الدولـة لتطبيق القانون.

وفي ظل الشـرعنة الاجتماعيـة والثقافية لهـذه الظاهـرة وفـي ظـل عـدم تطبيق القانون، يتم انتهاك حقوق النساء والأطفال بشـكل علني ودون أن يحرك أحد سـاكن، حيث يصبن بصدمات وأزمات نفسية سلبية وعنيفة وغالبا ما تهيمن عليهن ردود الفعل الهسـتيرية المرتبطـة بمشـاعر الرفـض والإنـكار، الغضـب والدونيـة، الاضطهـاد والإذلال وتذنيـب الذات. تشـعر المـرأة، أو على الأغلـب يقودونها للشـعور، في هذه الحالة –بأنها هي السـبب بزواج زوجها من أخرى وأنها حتماً قد فشلت بالقيام بدورها كزوجة، وبالتالي يتطور شعور انعدام القوة والانكسار النفسـي والاجتماعي، الاكتئاب والقلق واضطرابات الأكل. وفي العديد من الحالات الإصابة بأمراض سيكوسوماتية.

الـزواج لأكثر من امـرأة، والإنجـاب منهن، لا يتسـبب بإضاعة وانتهاك حقـوق المرأة واسـتقرارها العاطفي والنفسي فقط، بل ويضـرب بعـرض الحائط بحـق الأطفال، أبنائـه وبناتـه، بالتمتـع بالأبـوة والنمـو النفسـي والعاطفـي المسـتقر ليصـل به المطـاف أحيانـاً إلى التعامـل معهم كعالة اقتصاديـة وعاطفيـة تجـر آفـات وظواهر اجتماعية أخرى مرفوضة كالزواج المبكر.

تشـير العديـد مـن الدراسـات إلـى أهمية دور الأب فـي التنشـئة الاجتماعيـة وفـي تطور شـخصية الابن واستقراره العاطفي والنفسـي، حيـث يتأثـر الطفـل بشـكل مباشـر مـن محيطه وأسـرته، الأمـر الذي يجعـل العديـد مـن الأطفال فـي العائلات المتعددة الزوجات يعانون من الاضطرابات النفسـية والسـلوكية النابعة من الشـعور بالارتبـاك والبلبلـة حـول مفهـوم مبنـى العائلـة والعلاقـات الأسـرية، مما ينعكس على أدائهم تعليمياً وسلوكياً -فنراه يعاني من صعوبات سـلوكية وتعليميـة المتمثلة بعدم الانضباط والحركة الزائدة، صعوبات بالتركيـز، عنـف و/أو علاقـات متضعضعة مع الزمـلاء والمعلميـن، غيابـات متكررة، الترطيـب الليلـي، التأتأة وعـوارض أخرى سـببها عـدم تمكنهـم من الحصـول على الاهتمـام الكافي من الأهـل نتيجة لكثرة عـدد الأطفـال بالعائلـة ومكانـة كل فرد فيها.

بعد التمعن ملياً في الإسـقاطات النفسـية

والاجتماعية المجحفة والصارخة التي تنبع من تعدد الزوجات، لا يمكن التطرق إليها فقط كظاهرة اجتماعية دون ربطها بالمعنى الجنائي والجُرمي الذي تُحدثه ولا يمكن تجريدها من الوقع الغير إنساني النابع من استهتار المجتمع لتبعاتها وتأثيراتها ليتعامل معها في العديد من الأحيان على أنها إحدى المزايا الاجتماعية الإيجابية، واعتبارها عامل مهم لتوسيع الروابط العائلية، زيادة نسل العائلة وقوتها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التعامل معها كسلاح قومي أو أسلوب لحماية الأرامل والمطلقات ومن «فاتهن قطار الزواج»!

بينما تصل نسبة العائلات المتعددة الزوجات في النقب إلى 25 ٪، نرى وزارة الرفاه الاجتماعي مشغولة باقتراح خطة علاجية تدخلية لعلاج عيني غير جوهري وغير شامل لأفراد العائلات المتعددة الزوجات وبدورها تقوم بشرعنة الظاهرة والتعامل معها كصعوبة نفسية لمجموعة ثقافية ذات خصوصية وحساسية اجتماعية متجاهلة كونها جريمة اجتماعية وقانونية. من هنا فهنالك حاجة للمباشرة بمشاريع وقائية ملموسة وجوهرية لخلق مجتمع واع ورافض لشرعية هذه الظاهرة.

إن العمل للحد من هذه الظاهرة هو مسؤولية جماعية تنطلق من الأسرة والوالدين لتمتد للدولة والمجتمع ومؤسساته المختلفة ونوعية الخدمات التي تقدمها للأفراد في داخله.

هناك حاجة ماسة لخلق وتحشيد حوار مجتمعي رافض لتعدد الزوجات، للإعلام فيه دور أساسي في مناقشة الظاهرة والعمل على إبراز إسقاطاتها على المرأة وعلى المجتمع ككل. يعتمد العمل لمعالجة هذه الظاهرة بصلبه على تطبيق القانون الجنائي الذي يمنع تعدد الزوجات في إسرائيل وتدعيم المرأة اقتصاديا وثقافياً لتكتسب استقلالاً اقتصادياً وفكرياً والذي من شأنه رفع مكانتها في المجتمع، وليكون حجر أساس لمواجهة النساء والمجتمع للظاهرة وعدم القبول بالدخول في أطر الزواج المتعدد وبالتالي الحد من استمرارية هذه الجريمة!

رجولة في أزمة

ما وراء ثنائية الرجولة والأنوثة في المجتمع الفلسطيني

د. هديل رزق-القزاز
ناشطة نسوية، نائبة مدير مؤسسة هاينرخ بل الألمانية

مقدمة:

هيمنت فكرة الثنائيات في المجتمع لقرون طويلة على الفكر الإنساني والتحليل الاجتماعي في العديد من مجالات الفكر والعلوم الإنسانية، فالمجتمع يتكون من رجال ونساء، من ضعيف وقوي، من صغير وكبير. نشأ هذا التصنيف على قاعدة الاختلاف الفيزيولوجي الملاحظ، الذي يقوم في مقابله نظام من التصنيف الكوني يقابل في جميع المجالات بين الأعلى والأسفل، الحار والبارد، النشيط والسلبي، القوي والضعيف. ما زالت هذه الفكرة تشغل العديد من الباحثين والباحثات الذين ركزوا طويلا على العلاقات الثنائية ما بين الجنسين، لدرجة تلغي الفروق والاختلافات ما بين أبناء الجنس الواحد أو المجتمع الواحد. إلا أن تطور فهم «الاختلاف» يؤدي تدريجيا إلى تحليل ما وراء هذه الثنائيات باتجاه أكثر عمقا وتحليلا وأكثر فهما «للآخر» المختلف الذي قد يكون امرأة أخرى أو رجلا آخر.

تكمن قوة النظام الذكوري في كونه لا يهتم بتبرير سيطرته، ونجاحه في تقديم نفسه على أنه حالة طبيعية بحيث تتحول النظرة الثنائية إلى تقسيم العمل الجنسي بين مذكر ومؤنث نظاما متكاملا لإدراك الحياة. كما أن النظام الاجتماعي يعمل كماكينة رمزية ضخمة مهمتها إقرار السيطرة الذكورية (وليس بالضرورة سيطرة الرجال). ولكن نظرة بسيطة للواقع الحالي تجعلنا نتوقف ونفكر في قوة هذه الهيمنة وتأثيرها على الرجال والنساء على حد سواء، وبعيدا على التحليل المبسط للرجل «كمسيطر» ندرك عمق الأزمة التي يعيشها رجال في أزمة اقتصادية مثلا أو يعيشون تحت احتلال قمعي أو لا يستطيعون الاستجابة للمعايير التي تفرضها الهيمنة الذكورية عليهم. فالنساء طورن عبر التاريخ قدرات لتحدي السيطرة الذكورية واستطعن الحصول على بعض المكتسبات والحقوق والتي وإن كانت منقوصة في العديد من الدول والمجتمعات، إلا أنها تشكل تحديا لـ «كيف يرى الرجال أنفسهم وأدوارهم» ولـ «كيف يرى المجتمع أدوار كل من الرجال والنساء».

تتناول الورقة ما وراء التحليل الثنائي

لمفاهيم الأنوثة والذكورة في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، لتحلل مستويات مختلفة من الأزمة تتجاوز الفروق الجندرية المتعارف عليها بين الرجال والنساء إلى فروقات بين الرجال أنفسهم والنساء أنفسهن، في محاولة لفهم إمكانيات وجود أنماط مغايرة من الرجولة يمكن أن تساهم في جسر الفجوات الجندرية، وإحداث تغييرات إيجابية في المجتمع، قادرة على مقاومة أشكال الهيمنة والسيطرة المختلفة.

ما هي الذكورة؟

يعرف شاؤول الذكورة على أنها «مجموعة السلوكيات والتصرفات الـ»مفروضة» (بحكم التربية والتكيف على الذكور وتقودهم إلى التصرف بطرق معينة محددة اجتماعيا مع الإناث وتندرج تلك السلوكيات والتصرفات تحت عنواني السيطرة والإكراه). هيمنة الذكورية لها جذور ممتدة في وعينا الجماعي لدرجة أنه لا يمكننا تمييزها وأحيانا لا يمكن حتى تحديها. الذكورية بهذا المعنى لا تتعلق بالرجال أو «الذكور» في المجتمع فحسب بل هي تتعلق بأنساق مجتمعية تتأثر بها النساء وتؤثر بها بل وتساهم أحيانا في إعادة إنتاجها. يتم إعادة إنتاج القيم الذكورية التي تدوم في الأوضاع التاريخية المختلفة بدعم من المؤسسات التربوية: العائلة بالتأكيد، والدولة، والمؤسسة الدينية، ومؤسسات أخرى بما في ذلك بعض المؤسسات النسوية.[1]

يعتبر هذا التعريف تطويرا لفهم النوع الاجتماعي باعتباره الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تكتسب من خلال آليات إعادة إنتاج مختلفة مثل التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم والموروث الثقافي والاجتماعي، تتغير بمرور الزمن، وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى. فالأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل، والأسلوب الذي يتوقعه منهم/ن يؤثر في طريقة التفكير والتصرفات، ويحدد الهوية الاجتماعية.

في حين اضطرت لتحدي الهيمنة الذكورية المتمثلة بالعنف والقمع والقهر من خلال سلسة من النضالات الاجتماعية والسياسية والفكرية، كان الرجال لا يدركون تحديات التغيير في مفهوم النوع الاجتماعي، الذي يتضمن تغييره بالضرورة تغييرا في أدوار الرجال كما هو في أدوار النساء. هذا التغيير يطرح تساؤلات عديدة منها أن التغيير في مفاهيم النوع الاجتماعي نشأ كتطور لدور ناشطات الحركات النسوية فأين مساهمات الرجال في هذا المجال وتحديدا في التغييرات التي نشأت على مفهوم الذكورة؟ وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر هو: هل ترتبط الذكورة فقط بالقمع والإكراه أم أن هناك أنماط أخرى من فرض السيطرة الذكورية التي تجعل الذكورية تمثل نوعا من العنف الرمزي غير المحسوس بل والمقبول والمعترف به بين المسيطر والمسيطر عليه؟ والتغيير في مفهوم النوع الاجتماعي يتحدى علاقات القوة التي تمنع النساء من حقوقهن، فماذا لو كان هناك علاقات قوة تحرم الرجال أيضا من حقوقهم وتحديدا في ظل تغول العولمة واقتصاديات السوق الحرة ومفاهيم الليبرالية الجديدة، وتحت احتلال قمعي

يحرم الجميع من حقوقهم ويزيد من الأعباء على الرجال أكثر من النساء؟

الهيمنة الذكورية..معطى طبيعي أم بناء تاريخي؟

تقدم الهيمنة الذكورية التي تشيع ممارستها في جميع أنحاء العالم على أنها ظاهرة طبيعية، متجذرة في اختلاف الجنسين. بيد أن العديد من البحثين/ات وعلماء الاجتماع يؤكدون على أن هذه الهيمنة في الواقع هي نتيجة بناء تاريخي ثقافي اجتماعي متجذر.

مرت دراسة الذكورة بثلاث مراحل مختلفة حددتها ثلاثة اتجاهات:

1. الاتجاه الذي يبحث ويتابع مسألة السلطة والتسلط ومن أبرز هؤلاء بيار بورديو الذي حاول تحليل التسلط والقهر وتفسير لماذا يبدو القهر مقبولا في كثير من الأحيان وحاول دراسة كيف تفرض السلطة نفسها والطرق التي تجعل السيطرة مقبولة. يقول بورديو: إن سلطة الرجال وشرفهم هما اللذان يقتضيان أن تعمل النساء في المنزل، وهذا يجد تبريره في كونهن ضعيفات غير قادرات على التصدي للأعداء، إن الاختلافات المرئية بين الجسدين الذكوري والأنثوي تغدو هي ضامن القيم المصنوعة غير القابل للنقاش. تصور رهيب ما دام "يشرعن" علاقة الهيمنة بتسجيلها في طبيعة بيولوجية هي بدورها بناء اجتماعي مُطبَّع».
2. الاتجاه الذي انطلق من النضال النسوي والحركات النسائية، وهو الاتجاه الذي مازال ينظر للذكورة على أنها تحد للنسوية، وأنها تمثل حالة قمع وتسلط ينبغي التصدي لها ومقاومتها. هذا التوجه على سبيل المثال ينظر للرجل الفلسطيني على أنه القوي، المتسلط، المعنف، القامع للنساء، وفي أفضل الأحوال وعند التعبير عن هذه القوة والسيطرة بطرق إيجابية يكون الرجل هو رب الأسرة، حامي البيت، من يملك القدرة على النفاق، لا يبكي ولا يضعف ويقاوم الاحتلال. بالتالي تتجه النضالات النسوية لتحدي سيطرة الرجال أو لطلب دعم الرجال من منطلق أنهم الأقوى والأقدر على التغيير.
3. الاتجاه الذي ينطلق من حالة الذكورة نفسها وتطورها ضمن إطار تحليل متوازن لعلاقات القوة تتحيز للطرف الأضعف من علاقات القوة بغض النظر عن الجنس، وهذا التوجه يوافق على أن الرجال والنساء مختلفون، ولكنه يحلل أكثر درجة هذا الاختلاف، ويبحث في من هو المتضرر من التطورات الحديثة والتغير في مفاهيم النوع الاجتماعي،. هذا التوجه لا ينظر لأحد الجنسين على أنه ضحية للجنس الآخر، بل يحلل الأسباب التي تجعل كلا الطرفين ضحية لعلاقات قوة أكثر شراسة، وينظر للاختلاف بين الرجال أنفسهم والنساء أنفسهن.

«الذكورية» ..هيمنة متقاسمة

«الهيمنة الذكورية» تؤثر على النساء

والرجال على حد سواء، هكذا تجد النساء أنفسهن تحكين وضعيتهن استنادا إلى معايير الإيديولوجية الذكورية المهينة، محرضات على انتقاصهن الذاتي إلى درجة تتبنى أغلبية وبطريقة لا شعورية وجهة نظر الرجال في تقييم تصرفاتهن. ويصبح الرجل معيار المقارنة، فالمرأة أضعف من الرجل، أو أكثر قدرة على تربية الأطفال من الرجل، أو أنها ماهرة في القضايا السياسية مثل الرجال. يصبح معدل مشاركة النساء في سوق العمل أو معاناتهن من البطالة، و غير ذلك من القضايا المجتمعية ضمن قياسات معيارية تقارن النساء بالرجال.

شخصت الناشطات النسويات منذ فترة طويلة الآثار السلبية لذكورية الرجال وهيمنتهم والمتمثل في الاستراتيجيات الذكورية الساعية إلى نيل الشرف والسلطة، تكون النساء مواد للتبادل يطلب منها الرجال بالخصوص ألا تظهر بمظهر الفاعل. إلا أنه إذا كان ثمة عنف يمارس على النساء، فهناك أيضا عنف بين الرجال. يقول بورديو «الامتياز الذكوري هو أيضا فخ ويجد مقابله في التوتر والنزاع الدائم المدفوع أحيانا إلى العبث»، الذي يفرضه على كل رجل «واجب إثبات رجولته في كل مناسبة». الرجولة موقع محفوف بالمخاطر: في اليمين يجب مواجهة الرجال، وفي الشمال يجب الارتياب من النساء «القويات بسائر أسلحة الضعف».

في مناطق مختلفة من العالم خلقت أزمة الذكورة من ازدياد دخول النساء لسوق العمل، وازدياد معدلات مشاركتهن السياسية، وازدياد ثقتهن بأنفسهن عبر نضالات طويلة، في حين لم يتم تحضير الرجال لهذا التغيير في الأدوار ولتقاسم الأدوار في الحيز الخاص وتحديدا في كل ما يتعلق برعاية الأطفال والمسنين والمعاقين، لم يتم تحضيرهم لإمكانية أن تنجز النساء وان يصبحن معيلات رئيسيات للأسرة.

في المجتمع الفلسطيني يمكن بسهولة تحدي المقولة أن الرجال أقوياء والنساء ضعيفات، أو أن الرجال عنيفين والنساء، أو أن الرجال مسيّسين والنساء لا يفقهن في السياسة. ربما حان الوقت لإعادة النظر في التحليل الكلاسيكي القائم على فكرة أن البنت تربى عادة على أن الأنوثة هي ضعف وخضوع وطاعة وإرضاء للرجال بأي ثمن، بينما يربى الصبي على أن الذكورة مرغوب بها وهي قوة وسيطرة وسلطة وامتلاك. فالمجتمع الفلسطيني شأنه شأن بقية المجتمعات الأبوية في العالم يميل إلى تشجيع «الرجولية القسرية» ويربي الأولاد والبنات على هذه الأفكار من سن مبكرة جدا، حيث تتم تربية الأبناء على الحفاظ على رجولتهن والخجل من التصرفات التي ينظر إليها المجتمع على أنها تصرفات نسائية أو طفولية، ونتيجة لذلك يبدأ الأولاد بتطوير عدائية تجاه البنات والنساء، ولكن.. الواقع الفلسطيني تحث الاحتلال يخدش هذه الصورة بدرجة تشوهها وتسقط عنها تماسك التحليل. فالاحتلال وممارساته ساهم في تغيير دور الرجل كحامي للأسرة، وازدياد حالة الإفقار أدت إلى الاعتماد على المعونات والمساعدات على المستوى الاجتماعي والفردي، وقام الاحتلال بصورة ممنهجة بتحطيم صورة الرجل القوي المقاوم للاحتلال من خلال

سلسلة من الإهانات وهدر الكرامة وانتهاك احترام الفرد لذاته على الحواجز الاحتلالية وتعمد إذلال الرجال أمام النساء المتواجدات في الموقع، بل وتحطيم صورة الحماية من خلال قتل الأبناء أمام آباءهم وبالعكس، ومن خلال سياسة تدمير البيوت التي تمثل الملجأ الأخير.

هذه الممارسات وغيرها تخلق أزمة الذكورة في المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من عدم وجود دراسات منهجية تربط بين ازدياد العنف الأسري على سبيل المثال وبين ممارسات الاحتلال من إفقار وحصار وتدمير، إلا أن هناك إشارات عديدة إلى العلاقة الوثيقة بين أزمة الذكورة وبين هذه الممارسات. وعلى الرغم من وجود العديد من البرامج والتدخلات التنموية الموجهة لدعم النساء وتمكينهن، لا توجد أن برامج تعد الرجال للتغيير اللازم في عقلياتهم وتقافتهم وفهمهم لأدوارهم ولأدوار النساء. على العكس من ذلك فالعديد من البرامج التنموية تساهم في تعميق أزمة الرجولة، على سبيل المثال عندما يتم اقتصار المساعدات الغذائية والإنسانية على النساء فقط وعندما تعطى النساء فرصة للحصول على القروض الصغيرة والمتناهية الصغير أكبر من الرجال.

إلا أن هذا الفهم الجديد والمتجدد لعلاقات النوع الاجتماعي لا يجب أن يجعل الناشطات النسويات يقعن ضحية الشعور بالذنب أو الشعور بأن الرجال «ضحية» نشاطهن. المطلوب هو تحليل وفهم أعمق للآثار المترتبة على التغييرات في الأدوار نتيجة للنشاط النسوي وبالتالي العمل على تضمين الرجال في برامج العمل وعدم تركهم في «خلف» المسيرة، وفي نفس الوقت إدراك الآثار المترتبة عن ممارسات الاحتلال وهيمنة العولمة على الرجال والنساء على حد سواء وبالتالي إدراك مساحات النضال المشترك.

ختاما:

ما زالت النظرة الذكورية للعالم ولتقسيمه بين ذكور وإناث هي المسيطرة وقد نجحت السيطرة الذكورية في تقديم هذا التقسيم على أنه طبيعي، بينما هو في الواقع إنتاج تاريخي وتدخل مستمر ومبرمج في السياقات الاجتماعية لحفر بنى ذهنية ثابتة ومتراكمة يتشارك الذكور والإناث في الرجوع الدائم إليها.

إن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه المناضلات النسويات هو أنهن قاربن السيطرة الذكورية بأنماط تفكير ومراجع إدراك من صنع آليات السيطرة نفسها. فكل أشكال النضالات النسوية من أجل المساواة والحقوق والهوية الخاصة ما هي بالنهاية إلا إعادة إنتاج للسيطرة الذكورية من خلال فاعلات نساء. كما أن حالة الذكورة والسيطرة الذكورية ليست في وضع من التدهور والتراجع كما يراها المثقفين الذكور وحتى بعض المناضلات من النساء.

هناك بالتأكيد إمكانية تحقيق تطور يمكن أن يكون شيئا آخر غير "بارانويا" السلطة الراسخة في الرؤية الذكورية للجنس. لا يمكن أن يتحقق تحرير المرأة في العمق إلا داخل الاعتراف بتكامل الجنسين فيما بينهما.

"تحولات في مفهوم الرجولة\الذكورة في المجتمع الفلسطيني"

مداخلة\تعقيب على دراسة بعنوان "مفهوم الرجولة في المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل". إعداد: إبراهيم سعيد، جمعية "نساء ضد العنف".

منار حسن باحثة نسوية

في تعقيبي\مداخلتي هذه سأتناول أربعة محاور مركزية **أولها** تقديم إطار نظري عام من وجهة نظر علم الاجتماع التاريخي للبحث في مسألة الرجولة\الذكورة في المجتمع الفلسطيني، أبدؤها بما يمكن النظر إليه كبديهية في النظريات الجندرية وهو أن الرجولة\الذكورة، مثلها مثل الأنوثة ليست بمفهوم ثابت ولا "طبيعي" بل متغير بتغير العوامل السياسية، الاقتصادية، التاريخية وغيرها. من هنا فمفهوم الرجولة مرتبط –بطبيعة الحال – بالتحولات الجارية في العلاقات الجندرية (الجنوسة)، وتلك الجارية على مكانة النساء في المجتمع، أياً كان.

في مجتمعنا الفلسطيني، كما هو الحال في مجتمعات أخرى في التاريخ الحديث، ترتبط التحولات التي دخلت وتلك التي تدخل على العلاقات وعلى الأدوار والهويات الجندرية وتتأثر بشكل وثيق- وكما يستدل من البحث- بحضور **المدينة** و**بعملية التمدن** التي مر بها المجتمع، ثم بغياب تلك المدن، كما حدث في الحالة الفلسطينية عام 1948 – عام النكبة وقيام دولة إسرائيل.

ذلك الغياب الذي ولّد ما أسميه بعملية **التريف (De-urbanization)** والذي لا يزال المجتمع الفلسطيني في شطره الذي احتل ذلك العام، يقع تحت وطأتها. ففي حين أدى حضور المدن وتناميها بدءا من منتصف القرن التاسع عشر، مرورا بفترة الاستعمار البريطاني للبلاد وحتى عشية عام 1948 إلى إحداث تحولات هامة وكبيرة في مكانات النساء، وبالعلاقات والأدوار الجندرية، أدى تدمير المدن وحيزها العام واقتلاعها من النسيج الاجتماعي والحيزي للمجتمع الفلسطيني في الداخل، إلى تقهقر في مكانات النساء وإلى تراجع في العلاقات والأدوار الجندرية إضافة، إلى استحداث وتبلور هويات جندرية ذكورية جديدة كالتي تذكرها عرين هواري (2004) في مقالتها "رجال تحت الحكم العسكري" كما ينعكس الأمر مثلا بالمقولة\المثل التي شاع حينها والقائل بأن "الهريبة تلتين المراجل".

إلا أن التحولات التي مرّ فيها المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل على ضوء حضور المدينة ثم غيابها – أي تلك التي

طرأت على ضوء عملية التمدن أولا ثم بتأثير عمليات الترييف ثانيا، والتي أفرزت بدورها تحولات في العلاقات والأدوار الجندرية تمثلت في تراجع تلك العلاقات، لم تنته ولم تقف عند هذا الحد. إذ يشهد المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل، وفي العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، ورغم استمرار غياب المدينة عنه، تحولا ما يتمثل **بنشوء وبلورة شرائح مدينية** في وعلى هامش المدينة اليهودية التي كانت يوما فلسطينية مثل حيفا، ويافا وغيرها، ولكن وبالأخص حيفا. نشوء هذا الشرائح وتبلورها، إضافة إلى بزوغ ما يمكن تسميته **بعناصر مدينيه في النسيج الريفي الفلسطيني** مثل الارتفاع في نسبة المثقفين والمتعلّمين ونشوء طبقات وسطى (هي حبيسة الحيز الريفي رغم طبيعتها المدينية)، ولّد ويولّد بعض التحولات في أحوال النساء وفي الأدوار الجندرية. من انعكاسات هذا التحول جدير بالذكر: نشوء وظهور التنظيمات والجمعيات النسوية بدءا من أول التسعينات حين أنشئ تنظيم الفنار – التنظيم النسوي الفلسطيني (في بداية 1991) في حيفا أولا ، تلاه إقامة جمعية "نساء ضد العنف"، جمعية "السوار"، "كيان" وغيرها.

إلا أن التحولات التي تحدث مؤخرا ورغم محدوديتها - مقارنة بتلك التي حدثت حتى عام 1948 على ضوء عملية التمدن آنذاك- فإنها لا تنحصر بحصول تحول ما في أوضاع النساء (أو بعضهن، على وجه الدقّة) وهوياتهن وحسب، وإنما تشمل وبطبيعة الحال تحولا في بعض العلاقات الجندرية ومفاهيمها مثل مفاهيم الأنوثة والرّجولة أو الذكورة المنمّطة. وهنا تكمن أهميّة البحث الذي نحن بصدده والذي يتوخى إلقاء الضوء على مفاهيم الرجولة والتحولات الجارية على هذه المفاهيم في المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل.

نشوء وتشكّل شرائح مدينيه فلسطينية على هامش المدينة اليهودية (المسماة مختلطة) كحيفا مثلا وكما ذكر آنفاً، يلعب دورا هاما في إحداث مثل هذه التغيرات والتحولات حيث وكما يكتب الباحث فقد "**عبّر المشاركون** (في البحث) **عن**

إمكانيّة ممارسة «رجولة أخرى» في مدينة حيفا أكثر من ممارستها في ظروف قرية عربيّة تقليدية، أو في مدينة الناصرة التي لا يشعرون في أجوائها بالخصوصية، وحيث الثمن الاجتماعي المدفوع أكثر مقارنةً مع مدينة حيفا التي يمكن فيها ممارسة حياة انفرادية، معزولة عن بيئة «الحارة» و«البلد» « (سعيد، 2008).

من هنا، سأتطرق الآن إلى المحور **الثاني** في المداخلة حيث سأقوم بموضعة البحث الذي نحن بصدده على خارطة حقل «الدراسات الرجالية»، عالميا وإقليميا، حيث تكشف هذه الموضعة عن أهمية أخرى للدراسة، على الرغم من أوليتها. وتعود أهمية الدراسة التي قام بإجرائها سعيد (2008) لانضمامها إلى حقل من الدراسات هو في تكاثر ملحوظ ومستمر، يحدث على ضوء حصول تحولات في مكانة النساء، وعلى ضوء الانجازات المستمرة التي تحققها الحركات النسوية عالميا وإقليميا وبالأساس، كردة فعل على

حدوثها وعلى حضورها.

يؤرخ الباحثون بدايات حقل الدراسات الرجالية غير الرسمية، في الغرب، بُعيد بعث وانطلاق ما يسمى هناك بالموجة الثانية للحركة النسوية بقليل. غير أن حقل الدراسات هذا شهد ازدهارا في الثمانينات والتسعينات وانعكس بنشر عشرات الكتب حول الموضوع من قبل باحثين رجال إضافة إلى نشر العديد من الدوريات العلمية المتخصصة وتناول موضوع الذكورة\ الرجولة في الدوريات العلمية المختلفة – الغير متخصصة وذلك بتواتر ملحوظ وغير مسبوق. في بقية العوالم، وكما تذكر عزة بيضون (2007)، أي في مناطق «الجنوب» والمحيط فقد أبرز طرح «المقاربة الجندرية للتنمية» التي أطلقتها الأمم المتحدة ومنظماتها في سياق التنمية البشرية المستدامة والتي شملت أهدافها تناول قضايا الرجال وعلاقات القوى القائمة بينهم وبين النساء، أبرز ضرورة دراسة الذكورة أو الرجولة. هذا إضافة طبعا للأثر المتراكم والمستمر للحركات النسوية هناك، بما في ذلك العالم العربي، حيث يشهد هذا العالم أيضا ازدياد ملحوظ في عدد الدراسات حول الموضوع سواء كان ذلك في مصر، في سوريا أم في لبنان ككتاب عزة بيضون مثلاً الذي ذكر والذي صدر تحت عنوان «الرجولة وتغير أحوال النساء». والكتاب الذي قامت بإعداده مي غصوب وايما سنكلير ويب (2002 – نشر بالعربية) تحت عنوان «الرجولة المتخيلة – الهوية الذكرية والثقافة في الشرق الأوسط».

في المحور **الثالث** من هذه المداخلة سأشير إلى واحد **من أهم المدارات** التي تناولها الباحثون في حقل الدراسات الرجالية وهو ما أصطلح على تسميته بـ «**أزمة في الذكورة**» (أو الرجولة)، والتي تنعكس في مظاهر مختلفة في حيوات الرجال وفي هوياتهم الجندرية. هذه «الأزمة» الناجمة وبطبيعة الحال عن التحولات التي تمر على مكانة النساء التي تحدثها وبشكل أساسي **عملية التمدن**. عن هذه «الأزمة في الذكورة» يقول لانسكي (2001) :

« من الولايات المتحدة، وحتى أستراليا، إلى البلدان الأوروبية إلى اليابان...في كل هذه البلدان تم تشخيص حالة الرجال بأنها مأزومة...هناك أزمة في الهوية ...بل أن هذه الأزمة بدأت تطل برأسها في البلدان النامية...».

من المعالم الهامة للتحول الذي حصل في علاقات الجنوسة وفي الهوية الرجولية كما يراها لانسكي، هو الاهتزاز الذي جرى في الأدوار الجندرية السابقة حيث **لم يعد الرجل -في الكثير من الأحيان- المعيل الحصري لأسرته**، إضافة لتطور شعور القوة والثقة بالذات لدى النساء بسبب خروجهن للحيز العام (في مجالات العمل والتعليم وغيرها). إذا، وعدى عن فقدان الرجال للكثير أو لبعض الامتيازات التي توافرت لهم فإن التحول الأهم الذي أحدثته هذه التغييرات كان **الزعزعة والاهتزاز الذي حصل في هويتهم الجندرية** والذي يراها، وكما سبق، الكثير من الباحثين **كأزمة في الذكورة**. و«الأزمة» هذه، وكما نعلم، تولد ردات فعل مختلفة وحتى متضاربة بعضها يتمثل في ازدياد

حدة العنف ضد النساء، سواء كان ذلك من قبل الأزواج ضد الزوجات أو على خلفية ما يسمى بشرف العائلة من قبل أقرباء الفتاة أو المرأة كما يحدث في الرملة لدينا مؤخرا. وقد تلبس «الأزمة» أشكالا أخرى مغايرة تماما وحتى متناقضة كنشوء أنماط وهويات رجولية جديدة تتمثل في دعم وانضمام رجال للحركة النسوية.

في مجتمعنا الفلسطيني، وفي الفترة السابقة على حدوث النكبة، أي قبل عام 1948، انعكس مظهر من مظاهر هذه «الأزمة في الذكورة» فيما أطلق عليه الرجال في مجتمعنا آنذاك «**أزمة الزواج**». وكما هو متوقع فقد نجمت أزمة الزواج تلك، والتي لم تكن في واقع الأمر سوى «أزمة في الذكورة»، نجمت عن التحولات الكثيرة والهامة والمتسارعة التي كانت تمر على مكانة النساء حينها. بعض هذه التحولات انعكس في نشوء حركة نسوية وطنية قوية ذات حضور ملموس وبارز في الحيز العام، نشأت، مثل الكثير من التحولات الاجتماعية، الثقافية والسياسية وغيرها **على أثر عملية التمدن** التي مر بها المجتمع الفلسطيني حتى عام 1948. «أزمة الزواج» هذه التي نتحدث عنها طُرحت على بساط البحث والنقاش العام في صيف عام 1931 في أحدى الصحف المحلية وأهمها وهي صحيفة «فلسطين» والتي كانت تصدر في مدينة يافا منذ عام 1911. المشاركون في الحوار المطروح وكافتهم من **الرجال** تساءلوا عن أسباب ومسببات «الأزمة» وعن طرق «علاجها».

من مظاهر «الأزمة» بالاستناد إلى الكاتب الذي أثار النقاش حولها (والذي أطلق على نفسه تسمية «محدث») هو «**عزوف الشابات والشباب عن الزواج**»، الأمر الذي أدى برأيه إلى انتشار ظاهرة **العزوبة** في المجتمع الفلسطيني. هذه الظاهرة التي هي بنظره «**مشكلة خطيرة من المشاكل الاجتماعية و»السياسية**» (فلسطين، 1.8.1931) التي يجب البحث عن الطرق لعلاجها وذلك حتى «**لا تصبح ...في المستقبل من مستلزمات المدنية الحديثة**». إذ أن الشبان والشابات في هذه المدنيّة بدءوا، على حد قول الكاتب، بـ «**تفضيل حياة الاستقلال الفردي على «الاستعباد» العائلي**».

وفقاً لسعيد البابا، مشارك آخر في «بحث أسباب الأزمة وطرق علاجها» فإن السبب الأساسي لحدوثها هو **الآباء الفلسطينيين** الذين يرفضون التخلي عن حكمهم وسيطرتهم على أبنائهم حيث يحملهم:

> «**جهل(هم) على الاعتقاد بضرورة معاملة أبنائهم بمثل ما عاملهم به آباؤهم هم، وينسى أولئك الآباء أن عصر أبنائهم يختلف كل الاختلاف عن ذلك العصر البعيد الظالم**» **(فلسطين: 5.8.1391).**

غير أن التمعن في الحديث والتدقيق في قراءته سرعان ما يكشف أن المسبب الرئيسي ومربط الفرس لـ «أزمة الزواج» (والتي هي باعتقادي- وكما سبق وذكرت-، تسمية أخرى للأزمة التي كانت تعتري الذكورة) هو، ووفق أقوال «الرجال الرجعيين» كما يسميهم ج.م من يافا **تحرر المرأة**! ج.م يتفق وأولئك الرجعيين ويشرح لنا عن تجليات التحرر هذا الذي ينعكس

برأيه «**بتفرنج الآنسات**» و«تطلبات(هن) وذويهن الكثيرة» من الزوج المستقبلي (20.8.1931 فلسطين) ثم اهتمامهن الزائد عن حدّه **بمظهرهن ولبسهن**.

يسوق الكاتب مثالا على هذا حكاية ذلك ال«شاب الطيب» الذي وقع ضحية لهؤلاء «المتفرنجات»؛ شاب «أحواله لا بأس بها» يعمل بجد «ويفرغ من عمله في المساء ويداه متسختان»، إلا أنه وعلى ما يبدو فأن اتساخ يديه قامت عليه حين:

«**طلب هذا الشاب الطيب يد أحدى الفتيات الفقيرات المتفرنجات فرفضت طلبه ولماذا ...لأنها تطلب شابا يكون مظهره فقط (شيك)**».

ويتابع:

«**فمن ذا الذي يجرؤ على طلب يد أمثال هذه الفتاة**» (فلسطين: 20.8.1931).

من هنا، فـ«إن الذنب يا سيدي القارئ» يكمل الكاتب ويخبرنا «هو على **العازبات المتفرنجات** اللواتي يتمسكن بالقشور ويتركن اللباب». بشارة نصورة، وهو مشترك آخر في بحث أسباب «الأزمة» بشرح للقراء المقصود بتفرنج الشابات الفلسطينيات ويقول:

«**أن تفرنج الفتيات [هو خروج هؤلاء] عن حدود الآداب والحشمة في كل شيء واندفاعهن وراء المدنية الأوروبية المزيفة والعادات المستهجنة التي يكرهها عقلاء أوروبا أنفسهم وانتشار الفساد وانحطاط المستوى الأخلاقي بينهن هي جميعها من الأمور التي حملت الشبان على الفرار من الزواج ومقته مقتا تاما**» (22.8.1931).

إلا أن «الأزمة» هذه وكما تشير الدلائل المختلفة من الفترة إياها ما قبل الاحتلال والنكبة لم تبدأ عام 1931، وإنما سنوات قبل ذلك. ففي صيف عام 1928 مثلا كتب «عازب» لصحيفة فلسطين (1.7.1928) على لسان حال «آنسة عصرية» وذلك تحت عنوان «**انقلاب فكري: رأي آنسة عصرية في الزواج**» والتي طلب رأيها حول أسباب الأزمة التي بدأت تصيب المجتمع الفلسطيني فيقول:

«**اجتمعت إلى إحدى الأوانس المتعلمات وكان موضوع كلامنا الزواج في الشرق وكيف أن العائلة قد تزعزعت أركانها**».

وفقاً لأقوال الآنسة المُقتبس كلامها في مقالة الـ«عازب» فإن أسباب هذه الزعزعة المنعكسة في «النقص في عدد المتزوجين»

«**ناتج عن رفض الفتيات الزواج بهؤلاء الشباب المغرورين وليس كما يزعمون بأن الشاب أصبح يمقت الزواج لخروج الفتيات عن حدود الآداب العامة في لبسهن وأعمالهن**».

وترفض الشابات «اليوم» الزواج بناءا على أقوال الآنسة لأن:

«**الآنسة اليوم غيرها بالأمس. فهي حرة تستطيع أن تكسب عيشها بتعبها فتقدر أن تشتغل في أي المحلات التجارية براتب لا يقل عن راتب الشاب نفسه، فهي والحالة**

هذه في غنى تام عن هذا الزواج الذي لا تكون آخرته إلا التعاسة والشقاء».

وبغيــة حل الأزمة الخطيــرة هذه، والتي قد تؤدي إلــى «انقراض» أمتنا كمــا يكتب عبد الفتــاح جبــر مــن يافــا (8.8.1931) يقتــرح «مشــاهد» صاحب أحدى الزوايا الدائمة في حينه في «فلسطين»، يقترح «**فرض ضريبة على العازبات»!** وهو يقترح فرض الضريبة هذه لأن:

«الفتــاة التي ترى أبــواب العمل في الدوائــر والمكاتب أمامهــا مفتوحة وتســتغني بالراتــب المخصص لها ...عن «غلبة» الــزواج و»ضيق» ذات يد الرجل، لا يهمها أن تدفع جنيهاً أو أثنيــن أو ثلاثة لتبقى حرة كالهواء» (25.9.1928).

ختامــا، وفي ســياق ظاهــرة العزوبــة إياها والتــي بــدأت فــي الســنوات الأخيرة تشــهد ارتفاعــا ملحوظا لدى النســاء فــي المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل أود التطرق - باقتضــاب شــديد - للمحــور **الرابــع** فــي هــذه المداخلة وذلك من بــاب طرح اقتراح مســتقبلي على من ينوي تطوير البحث في ميدان دراسة الرجولة\الذكورة في مجتمعنا لفحص التحــولات التي تطرأ، إن كانت تطرأ على الهوية الذكوريــة النمطية: إذ أن إحدى الطرق التي يجب سلوكها باعتقادي لفحص مــدى حصول مثل هــذا التحول فــي الهوية الجندريــة لدى الرجال هــو من خلال فحص **تصورات الرجل العازب لشريكته المستقبلية.** أي من هي وما هي مواصفات الشــابة التي يريد الارتباط بها وتزوجها دون غيرها. فكما سبق وذكرت هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة العزوبة لدى النســاء؛ إذ تفيد المعطيات التي نشــرت عام 2005 المعتمــدة على معطيات إحصائية منذ عام 2002 أن نسبة العزباوات فــي الشــريحة العمرية من ســن 30 وحتى ســن 34 تصل إلى ٪17.4 من مجمل النساء في المجتمع الفلســطيني في حــدود الـ-48 (مقابل ٪13.2 لدى النســاء اليهوديات). هذا فــي حيــن أن نســبة النســاء في الشــريحة العمريــة مــن ســن 35-44 اللاتــي تبقيــن مــن دون زواج هــي ٪13.2 (أي أن ٪4.2 من الشــريحة الأولى فقط تتزوجــن) مقابل ٪7 من نفس الشــريحة العمريــة (الثانية) لدى النساء اليهوديات (حيدر، 2005).

أقترح فحص هذه المســألة أيضا على ضوء الزعم الذي نســمعه مرارا وتكرارا من نساء عزبــاوات ومثقفــات خصوصا من الشــريحة العمرية الأولى وهو أن الشبان الذين ينتمون إلى نفس الشريحة العمرية والذين يكونون بنفــس مســتوى الثقافــة، دائمــا أو غالبا ما يفضلــون الارتباط بشــابة **أقل** منهم عمرا، ثقافة وخبرة.

أهمية فحــص هذه القضية تزداد حدة أيضا علــى ضوء المــداولات الكثيــرة الجارية في مجتمعاتنا العربية (الفلسطيني وفي الأقطار العربية الأخرى) حــول «قضية المرأة» حيث تتكرر المقولة – وكمــا تضعها عزة بيضون والتي مفادها:

«أنــه يســتحيل إزالــة التمييــز ضد المرأة عندنا مــا دام الرجال غافلين عن آثــار ذلك التمييز الســلبية على مجتمعاتنا، وعليهم أيضاً» (بيضون، 2007).

مسيرة عطاء نحو عدالة اجتماعية

المئات في أمسية «نساء ضد العنف» الاحتفالية بمناسبة 15 عاماً على تأسيسها

بحضور مئات النساء والرجال من عضوات ومتطوعات وناشطي مؤسسات المجتمع المدني وقيادته وجمهور واسع من أصدقاء وداعمي الجمعية، أقامت "نساء ضد العنف" أمسيتها الاحتفالية بمناسبة 15 عاماً – مسيرة عطاء وتواصل نحو عدالة اجتماعية، الحدث الذي أتى ليكرم صانعات وصانعي المسيرة حتى اليوم، وليؤكد على ضرورة تواصل العمل من قبل كافة الجهات، رجالاً ونساء، وعلى عدة مستويات من أجل الرقي بمكانة المرأة والمجتمع العربي في البلاد. كما وبرز من بين المشاركين في الأمسية التي أقيمت في فندق سانت جابريئل في الناصرة يوم الخميس الماضي، عضو الكنيست النائب محمد بركة، رئيس بلدية الناصرة المهندس رامز جرايسي، سكرتير الحزب الديمقراطي العربي، السيد محمود مواسي يرافقه وفد من الحزب، وسكرتير

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة المحامي أيمن عودة، وقيادات مؤسسات المجتمع المدني العربي واليهودي، بالإضافة إلى ممثلين عن صناديق أجنبية داعمة لمشاريع وجمعية "نساء ضد العنف".

هذا، وقد نظمت الجمعية خصيصاً لهذه الأمسية معرضاً لجميع المشاريع التي تديرها، بهدف إظهار نوعية العمل، أهدافه وكثافته وإبراز شمولية الطرح التي تتبناه الجمعية في العمل على قضايا النساء على عدة مستويات.

افتتحت الأمسية، السيدة عايدة توما – سليمان، مديرة "نساء ضد العنف"، بالترحيب بالحضور وشكر كل من ساهم في التحضير للأمسية من طاقم وعضوات، إدارة ومتطوعات، كما وتحدثت عن أن لا عقبة تقف أمام إحقاق الانجازات فقط إن أردنا، وأضافت "بإمكاننا إحداث التغيير، عملنا على ذلك 15 عاماً ولا ندعي أننا أحدثنا التغيير الكليّ الذي نريده، لكن العجلة بدأت تتحرك واستطعنا أن نحدث الكثير من التغيير في رؤية المجتمع للمرأة ولضرورة العمل على قضايا النساء، التي هي قضايا المجتمع عامةً".

وكأحد الأهداف للاحتفال بـ15- عاماً على تأسيس الجمعية وعملها، دعت توما – سليمان إلى المنصة ممثلين عن مؤسسات لتكرمها الجمعية بتواضع على عطائها ودعمها منذ عام 1992، وهي بلدية الناصرة، المجلس المحلي كفرياسيف، حركة النساء الديمقراطيات، الجمعية المسيحية العالمية، شتيل، وصندوق إسرائيل الجديد؛ كما وخصت بالذكر القائد الراحل توفيق زيّاد ورئيس المجلس المحلي كفرياسيف سابقاً نمر مرقس اللذان وكرئيسين لسلطات محلية في حينها، قاما بدعم وحضن الجمعية ومشاريعها التي تهدف إلى توفير حياة أفضل لنساء شعبنا في ذات الوقت الذي رفض وتقاعس رؤساء سلطات محلية آخرون عن اتخاذ موقف مبدئي بأن العنف ضد المرأة هو أمر مرفوض ومنبوذ.

في كلمتها، قامت رئيسة الجمعية، المحامية ناهدة شحادة، بالحديث عن المسيرة الطويلة لـ "نساء ضد العنف" نحو الرقي بمكانة المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضدها، وعن ضرورة إشراك واشتراك كافة الفئات في هذه المسيرة،

كون التغيير المجتمعي المنشود هو ثمرة عمل متراكم ومتواصل على القضايا التي تمس بحياة النساء العربيات والمجتمع العربي في البلاد.

كذلك، قام السيد رامز جرايسي بإلقاء تحية عبر فيها عن اعتزازه بانجازات الجمعية وعملها على تعميق الوعي الجماهيري لقضايا النساء وخاصة العنف الممارس ضدهن من خلال نشاطاتها وإصداراتها والخدمات التي تقدمها للنساء المعنفات والفتيات في ضائقة.

في تكريم النساء المُؤسِسات وأقدم المتطوعات في مركز المساعدة، أكدّت مديرة الجمعية، السيدة عايدة توما سليمان، مجدداً، بأن "نساء ضد العنف" والعديد من مؤسسات مجتمعنا قائمة على التطوع والعطاء دون انتظار مقابل، وهذا دليل آخر على أننا مجتمع لا يحتاج إلى الدولة لـ -"ثعلّمنا" قيم التطوع والعطاء، بل نحن مجتمع يستطيع أن "يعطي دروساً" في التطوع والعطاء، مشيرة إلى أنه "لو أرادنا دفع أتعاب جميع المتطوعات اللواتي تطوعن ويتطوعن في "مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي" (الذي

يعمل 7 أيام/24 ساعة) مقابل جميع ساعات التطوع، لعجزت ليس فقط "نساء ضد العنف" بل أيضاً الصناديق المُمولة وأكبر الجمعيات عن ذلك، مشيدة بالمتطوعات وبالالتزام الذاتي والجهد النفسي اللذان يستثمرونهما في تطوعهن.

في البرنامج الفني، والذي شارك فيه عدة فنانين دون أي مقابل ماديّ، تبرعاً ودعماً للأمسية ولـ -"نساء ضد العنف"، قامت فرقة "القلعة" للفنون الشعبية بافتتاح البرنامج الفني بتقديم وصلة دبكة شعبية، تلاها الفنان علاء عزام بفقرة غنائية من أغانيه الخاصة والتي يصفها بالملتزمة النقدية الساخرة، رافقه على الإيقاع محمد هواري.

من ثم، وفي الظهور الأول لها على المسرح قامت الفنانة الصاعدة رولا حزان، طالبة للموسيقى والغناء الشرقي في الأكاديمية للموسيقى والرقص في القدس، بتقديم أغنيتين لفيروز ولسيد درويش، نالتا إعجاب وتقدير الحضور لصوتها وأدائها.

كذلك، قامت "أم منى"، الشخصية التي تؤديها الممثلة رنين بشارات، بتقديم فقرة كوميدية شاركت فيها الحضور بتعليقاتها وأمثلتها من حياة النساء والمجتمع العربي؛ اختتمت الأمسية مع الفنان الملتزم ألبير مرعب بوصلة من أغاني الشيخ إمام، يرافقه على الإيقاع محمد ناصر.

"نساء ضد العنف" في البحث الأول من نوعه:

مفهوم الرجولة في المجتمع العربي الفلسطيني

عقدت جمعية "نساء ضد العنف"، في أوائل آب، يوماً دراسياً **"رجال ونساء – نحو عدالة اجتماعية وتكافؤ فرص"**، لاستعراض نتائج **البحث الأول من نوعه** في مجتمعنا بموضوع **"مفهوم الرجولة في المجتمع العربي الفلسطيني داخل إسرائيل"**، وكجزء من أعمال مشروع "العمل مع الرجال" في "نساء ضد العنف"، الذي يهدف إلى تحليل مركبات الرجولة والذكورة من خلال ظروف وعوامل واقعنا المُعاش ومن أجل تغيير مجتمعي مبني على شراكات فكرية تضع اعتبارات جنس الفرد جانباً.

في افتتاحها لليوم الدراسي، رحبت السيدة غادة شلاعطة، عضو إدارة الجمعية، بالحضور، وأكّدت على أنه "قد راودتنا، في نساء ضد العنف" فكرة العمل مع الرجال منذ بداية تأسيس الجمعية، ونحن فخورات بأن نطرح هذا الفكر وهذا التوجه اليوم وفي هذا الوقت بالذات، فنحن نؤمن أن التغيير الاجتماعي لا يمكن أن يجري إلا بالتعاون والعمل المشترك وبتضافر جهود جميع الرجال والنساء".

في استعراضه لنتائج البحث، قام إبراهيم سعيد، مركز مشروع "العمل مع الرجال" ومُعدّ البحث، بعرض أهداف البحث ومنهجيته، وتحليل للنتائج يرافقه اقتباسات من المراجعات الأدبية، ومن بين التوصيات التي قدّمها كان العمل مع الجيل الصاعد، والعمل على تثقيف وزيادة الوعي لدى الرجال في المجتمع عن الأثمان التي يدفعونها نتيجة النظام الأبويّ الذكوريّ الذي نحيا فيه، ومن جهة أخرى العمل مع النساء على تقصيّ وكشف رواسب أساليب تفكير المجتمع الأبويّ المتجذرة فيهن والدور الذي يلعبنه هن في المحافظة عليه.

من ثم قامت الباحثة منار حسن، بالتعقيب على البحث ونتائجه على عدة محاور، وعلاقة هذه النتائج والوضع القائم بالنكبة والتهجير وتدمير المدينة الفلسطينية والحيز العام فيها من جهة، ومن أخرى علاقتها بالتطور الاقتصادي وتغيير معالم الريف وسكانه وعدم بقاء الرجل كالمعيل الأساسي في العائلة، الأمر الذي أدى إلى التغيير، كما وأضافت أن "شعور المرأة اليوم بالثقة أكبر بالنفس وأنها قادرة على تحقيق طموحاتها أدت إلى أزمة الذكورة في مجتمعنا – وأحد ردود الفعل على هذه الأزمة هي ظاهرة العنف ضد النساء".

باشتراك عدة باحثين في المجال، قامت السيدة فداء طبعوني - أبو دبي، مركزة وحدة العمل المجتمعي في "نساء ضد العنف"، بافتتاح وإدارة الجلسة الثانية

بعنوان "الرجولة وتفاعلاتها في المجتمع". في مداخلته، عبّر البروفيسور محمد حج يحيى، المحاضر في الجامعة العبرية عن ازدواجية التربية لدينا كمجتمع في التفرقة والتمييز ما بين الطفل والطفلة. كما وأشار إلى أن تذويت القهر والكبت والتمييز لدى الفتيات والنساء هو الحاجز أمام انطلاقهن، وأضاف "أي يجب أن نسأل أنفسنا ما وقع كلماتنا على بناتنا عندما لا نكف عن "إعلامها" أنها غير قادرة، وأن لا أحد يتوقع منها أن تتقدم مهنياً؛ فهذا ينتج حالة ترضي فيها الفتاة رغبات الجميع ما عدا نفسها، مما بالتالي يولّد أزمة لديها".

أمّا د. هديل قزاز، نائبة مدير مؤسسة "هاينرخ - بل" الألمانية، وناشطة نسوية، قدمت مداخلة بعنوان "رجولة في أزمة – ما وراء ثنائية الرجولة والأنوثة في المجتمع الفلسطيني"، والتي عبرت فيها عن الأعباء المضاعفة للرجل الفلسطيني تحت الاحتلال، وعن مفهوم السلطة والتسلط وكونه مفهوم أنتج تاريخياً ويعاد إنتاجه على مستويات أنماط علاقات قوى جديدة ومختلفة. كذلك، عبرت د. قزاز عن "أن مضامين وبرامج الجمعيات النسوية والحركة النسوية من أجل التوعية للمطالبة بالتغيير، تُفهم وكأنها موجهة للنساء فقط، والحل يكمن في العمل مع الرجال بشراكة من أجل فهم الصور النمطية عن كليهما، وترسيخ الوعي بأن تغيير في دور النساء ومكانتهن، سيفضي بالنهاية إلى تغيير في دور الرجل ومكانته، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية".

قام السيد وسيم بيرومي، أخصائي نفسي وموجه مجموعات، بتقديم مداخلة بعنوان "ما بين الهوية الوطنية والهوية الرجولية"، تحدث فيها عن دور المرأة في الحركات الشعبية وفي النضالات، و-"أننا نحن الرجال نكتب التاريخ، ونختار ما نكتبه، ونختار تحييد دور النساء في التاريخ"، كما وتحدث عن مفهوم الوطنية، ما بين المجموعة

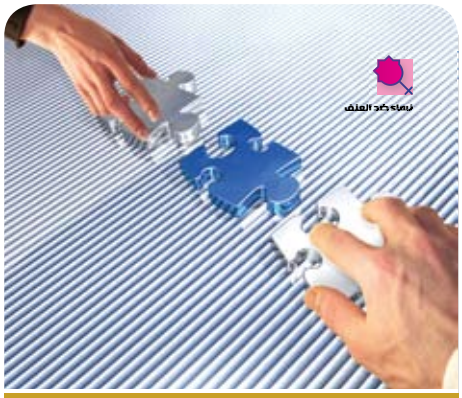

والفرد، واختلاف الصورة النمطية عن "المرأة الوطنية" و-"الرجل الوطني" وتداعيات هذا الاختلاف.

أمّا السيدة عايدة توما – سليمان، مديرة "نساء ضد العنف"، تحدثت في مداخلتها عن "الشراكة نحو التغيير المجتمعي، واقعية لطرح وإمكانية التنفيذ" حيث قالت أن "الجمعية تؤمن أن الشراكة ممكنة فقط من خلال تحليل مركبات علاقات القوة وموازين القوى في مجتمعنا، وبين الرجال والنساء، وإحداث تغيير بنيوي في هذه العلاقات وأسسها على مستوى سياسات وقرارات ومواقف ومعتقدات وسلوكيات"، كما وأشارت إلى أن علاقات القوة بين الجنسين ليست بموازين العلاقة ما بين رجل واحد وامرأة واحدة، حيث يؤثر اختلاف الوضع السياسي للمرأة أو الرجل على علاقات القوة لدى كل منهما.

في الختام، قامت السيدة فداء طبعوني – أبو دبي بشكر كل من شارك وساهم، "آملات أن يكون هذا اليوم الدراسي، وهذا البحث فاتحة لأبحاث ودراسات ونقاشات قادمة تثري الحقل والعمل المهني".

للعام الثاني على التوالي:

فلسطينيات وكاتالانيات – رغبة في التغيير والتعاون وكثير من المشترك

للعام الثاني على التوالي، تقوم جمعية "نساء ضد العنف"، بتنظيم برنامج حواري حول "النساء في الأقليات القومية"، لعشرين شابة فلسطينية وكاتالانية في الفترة الممتدة ما بين 05.09 و13.09-، ويذكر أن هذا البرنامج الذي يُنظم للعام الثاني على التوالي، وتهدف "نساء ضد العنف" من خلاله إلى بحث أوجه التقارب والتشابه في مكانة النساء ما بين الأقلية العربية الفلسطينية في البلاد وبين الأقلية الكاتالونية في اسبانيا، وتدعيم الفتيات الشابات الفلسطينيات وتعريفهن بأوضاع النساء في أقليات أخرى في العالم.

ضمن البرنامج الحواري المُخطط، وكمدخل له، قامت مجموعة النساء الفلسطينيات بتقديم مقدمة تفصيلية عن الأقلية الفلسطينية في البلاد منذ النكبة والظروف التي مررنا بها كفلسطينيين حتى اليوم، وبالمقابل قامت المجموعة الكاتالانية باستعراض وضع وتاريخ الأقلية الكاتالانية في اسبانيا؛ كما وقامت كل مجموعة على حدة، بعرض وضع ومكانة النساء في أقليتها، حيث قمن لاحقاً في ورشات العمل بمناقشة قضايا النساء في مجالات الصحة، التعليم، السياسة، الدين والعمل، والتمييز في هذه المجالات على أساس القومية والنوع الاجتماعي؛ كما تم عرض فيلم أسباني يجسد قصة واقعية للعنف ضد المرأة في أسبانيا، وعرض فيلم "عبر الحدود" للمخرج بلال يوسف والذي يجسد معاناة المرأة الفلسطينية في الداخل كذلك معاناة الفلسطينيين عامةً.

بهدف تعزيز المُقدمة عن الأقلية الفلسطينية بمعلومات ومصادر مهنية من الحقل، التقت مجموعة النساء المشاركات في المخيم بمُمثلات وممثلين عن جمعيات حقوقية ونسوية تعمل للمجتمع الفلسطيني، منها مركز "الطفولة"، "بروفيل جديد"، "السوار" و-"أصوات" ومديرة "نساء ضد العنف"، عايدة توما – سليمان، الذين تحدثوا بدورهم عن مكانة النساء الفلسطينيات داخل إسرائيل وعن الغبن والتمييز السياسي والإنساني الذي تعانيه الأقلية الفلسطينية في البلاد كجزء من الممارسات السياسية لدولة إسرائيل ضدها.

في زيارة لجدار الفصل العنصري، قامت المشاركات أولاً بالالتقاء مع مكتب الأمم المتحدة OCHA حيث تلقوا عرضاً عن وضع

الفلسطينيين في القدس المحتلة، الضفة الغربية وقطاع غزة وتوضيح لمخطط جدار الفصل العنصري، ومن ثم انطلقوا لرؤية الجدار والحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تحد من تحرك الفلسطينيين على أرضهم؛ من ثم اتجهوا إلى زيارة "مركز القدس للنساء" حيث تعرفن على أوضاع النساء الفلسطينيات في ظل الاحتلال والممارسات البشعة بحق شعبنا الفلسطيني والنساء العاملات خاصةً، ثم زارت المجموعة مدينة رام اللّه ومقر الرئيس الراحل ياسر عرفات.

قامت المجموعة بزيارات وجولات في الناصرة، حيفا وعكا، والقرى المهجرة الغابسية والكابري، كما وقمن بجولة حول القرى غير المعترف بها في النقب، حيث التقوا بممثلات عن جمعية "معاً"، تعرفن خلالها عن أوضاع النساء البدويات، ومعاناتهن على الأصعدة المختلفة، وعلى عمل الجمعيات النسائية في النقب.

مجموعة الصبايا الفلسطينيات والكاتالانيات التي شاركت في البرنامج من العام الماضي، شاركت في اليومين الأخيرين لبرنامج هذا العام، حيث كانت المجموعة الكاتالانية (من العام الماضي) قد قضت ثمانية أيام في الضفة الغربية حيث اطلعن عن كثب على أوضاع الشعب الفلسطيني الذي يئن تحت الاحتلال؛ وقد أشادت المشاركات جميعهن بأهمية البرنامج وكمية المعلومات التي اطلعن عليها وعلى رغبة النساء الفلسطينيات في التغيير والتطوير، كما واتفقن على عدة فعاليات ستقوم المجموعتين على ترتيبها بهدف إيصال أصوات النساء الفلسطينيات إلى الخارج وتوثيق عرى التعاون بين المجموعتين. ولقد أكدت السيدة علا نجمي، مركزة البرنامج عن "نساء ضد العنف"، أن: "مبادرة نساء ضد العنف في المساهمة لفتح باب الحوار حول وضعية النساء في الأقليات والإطلاع والتعلم من تجارب الشعوب الأخرى، هي بداية انطلاقة للعمل المشترك مع أقليات من دول العالم المختلفة، لمناقشة وضعية النساء في الأقليات وبناء برامج عمل مشتركة حول القضايا التي تهمهن، حيث ساهمت مشاركة الفتيات المشاركات من العام الماضي، بتعزيز قناعتنا بمدى أهمية هذا التواصل وأهمية الاستمرار بمشاريع من هذا النوع".

صوت النساء

نشرة عن جمعية نساء ضد العنف

تأسست جمعية «نساء ضد العنف» في العام 1992، بمبادرة مجموعة نساء فلسطينيات مواطنات في إسرائيل، مهنيات ونشيطات في مجال حقوق المرأة.

تصبو الجمعية إلى إحداث تغيير مجتمعي وصولاً إلى مجتمع تعددي تقدمي يعتمد العدالة الاجتماعية، ويحفظ لأفراده ولمجموعاته الحقوق الإنسانية والحياة الكريمة والتحرر من كافة أشكال التمييز والاضطهاد، بحيث يكون لكل راغب وراغبة كامل الفرص في تحقيق الذات والطموحات؛ وتقوم الجمعية بدورها على خلق مناخ ينتفي فيه العنف الموجه ضد النساء وتختفي في ظله شروط قمع النساء واضطهادهن.

«نساء ضد العنف» تعمل على المستوى القطري، وتنشط على أساس من الاستقلالية، وهي غير منتمية لأي حركة أو جسم سياسي.

أهداف الجمعية:

1. تنظيم وتفعيل المجتمع بجميع مركباته، وخاصة النساء، للعمل من أجل تحقيق المساواة التامة للنساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية
2. نشر وتعميق فكر الجمعية النسوي الشمولي لدى مختلف شرائح المجتمع
3. تعزيز مشاركة وتمثيل النساء بمساواة في مواقع صنع القرار والقيادة المجتمعية
4. إزالة جميع العوائق المجتمعية والمؤسساتية من أجل ضمان حق النساء في العمل وتوفير فرص وشروط عمل متساوية لهن.
5. الكشف والقضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء وتوفير الدعم والخدمات المهنية لجمهور النساء المعنفات

مشاريع الجمعية::

مركز مساعدة ضحايا العنف الجسدي والجنسي

ملجأ النساء العربيات المعنفات وأولادهن
البيت الانتقالي للنساء العربيات وأولادهن
«المسار»- البيت الانتقالي للفتيات العربيات
مشروع المرافقة في المسار القضائي

وحدة المرافعة

مشروع «النساء والعمل»
مشروع «تمثيل النساء في مواقع صنع القرار»
مشروع «النساء والصحة الجماهيرية»

وحدة التغيير المجتمعي

منتدى المجموعات النسائية
مشروع رفع الوعي في المدارس
مجموعات شباب في خطر
مشروع «العمل مع الرجال»

تقوم الجمعية من خلال مشاريعها بتقديم:

1. الاستشارة الاجتماعية والنفسية والقانونية
2. الحماية الجسدية والنفسية والدعم لضحايا العنف
3. المحاضرات والندوات التثقيفية
4. دورات تدريبية للمتطوعات والمهنيين/ات
5. منشورات وأبحاث

إعداد وتحرير: ريم حزان - منسقة إعلامية
تصميم غرافي وإنتاج: وائل واكيم
صورة الغلاف: الفنانة منال مرقس

لإرسال ردود فعل عن النشرة
info@wavo.org
أو ص.ب. 313، الناصرة 16000
للإطلاع على أخبار، نشاطات، ومشاريع الجمعية
www.wavo.org